Fédération Anti-Atlas des Associations de Développement Local - Assaki - Taliwine - Taroudant
فدرالية الأطلس الصغير لجمعيات التنمية المحلية - مركز أسكي - دائرة تالوين - تارودانت

البيضاء في : 16 مارس 2010
عدد : 2010/68 م

مـــن

رئيس فيدرالية الأطلس الصغير لجمعيات التنمية المحلية

إلـــى

السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية
الـــربـــاط

استجابة لمضمون إرسالياتكم رقم 116/2010 المؤرخة ب 3 مارس 2010 والمتعلقة بدعوة فدرالية الأ طلس الصغير لتقديم وجهة نظرها واقتراحاتها حول الجهوية الموسعة ، نود بداية أن نتقدم لكم بتشكراتنا الخالصة على الاهتمام الذي تولونه للجمعيات والذي ينم صراحة عن إعتباركم لضرورة إشراك النسيج الجمعوي في بناء المنظومة الجهوية .

وحتى نتمكن من إعطاء تصورنا بخصوص هذه الجهوية ، نرى أنه من الضروري الرجوع باختصار شديد إلى بعض المبادئ الأساسية و بعض الاكراهات والمعوقات التي لابد من أخذها بعين الاعتبار في أفق انجاح هذه التجربة الفريدة والجريئة .

وإذا كان النسيج الجمعوي يشكل حلقة ضرورية في السيرورة الجهوية المتوخاة ، فإنه يجدر بنا توضيح رؤيانا بخصوص الجمعيات في إطار هذه التجربة ، وبمعنى أدق أين تتموقع هذه الجمعيات في إطار الجهوية الموسعة، على المستوى المحلي ، الجهوي ، وحتى على المستوى المركزي ؟

I. المـــبـــادئ الأســـاســـيـــة :

نعتبر المبادرة السياسية السامية الرامية لبناء أسس جهوية مغربية متميزة وتفعيلها تتويجا للمسار السياسي الذي شهده المغرب وفي هذا نعتبرها خطوة بالغة الأهمية تعبر عن الثقة التي يوليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الضامن لوحدة هذا الوطن، للكفاءات والمؤهلات البشرية الجهوية من خلال تشريفها بتدبير شأنها الجهوي.

وانطلاقا مما تقدم ذكره، فالجهوية المنشودة في نظرنا يجب أن تستوفي الشروط التالية:

- أن تكون على شكل مشروع سياسي وسوسيو اقتصادي ومؤسساتي في إطار الملكية الدستورية وأن تكون نابعة من تجربة مغربية أصيلة.

Commission Consultative de la Régionalisation
067/SP/10

- أن يراعى فيها التوازن مابين الخصوصيات الثقافية والاقتصادية ، إذ لا يجب أن يستند التقسيم إلى أسس هندسية او تقطيع لا يراعي الخصوصيات الجهوية "الثقافية بالدرجة الاولـــى".

- الدفع بالديمقراطية المحلية إلى أبعد مستوى ممكن من التقدم بإشراك القاعدة الجهوية في القرارات التي تهم جهتها ونعني هنا على وجه الخصوص إشراك الجمعيات .

- هيكلة و مأ سسة القطاع الجمعوي على مستوى الجماعات المحلية والمقاطعات الترابية و الجهات .

II. الإكراهات والمعوقات:

يمكن تلخيص هذه الاكراهات في النقط التالية:

- ضعف المستوى الاقتصادي العام وتفشي ظاهرة الفقر والبطالة ، وكدا ضعف البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- تفشي ظاهرة الأمية التي تعيق عملية الجهوية برمتها، وتجعل تطبيقها منالا صعبا يتطلب مرحلة من التأهيل يهم بالخصوص المجتمع المدني من خلال الجمعيات و المنظمات غير الحكومية.

- انتشار ثقافة الزبونية والمحسوبية وزعامة الأعيان التي تعرقل العملية الديمقراطية.

هذه باختصار الإكراهات التي نرى أنه يجب أخذها بعين الاعتبار لبناء مشروع متكامل .

III. إقتراحات عامة:

أ- من حيث الشكل:

نظن أن الشكل مهم جدا ، بحيث يكمل المضمون نظرا للدور التواصلي الهام الذي يلعبه في الشهرة "Notoriété" على الصعيد الدولي بالخصوص .

وفي هذا الصدد نعتقد جازمين على أن التجربة المغربية ستكون إن شاء الله تجربة تتطرق إليها المدارس والجامعات وكذلك الدوائر الرسمية في أنحاء المعمور، وفي هذا المجال نقترح مايلي:

❖ إنتقاء أسماء الجهات بحيث تكون مقتضبة ومعبرة مع إلغاء أسماء القبائل أو مجموعات القبائل المعمول بها سابقا على أن لا يتعدى إسم الجهة كلمة أو كلمتين على أكثر تقدير وذلك لملائمة القواعد العصرية للتواصل.

❖ إستعمال الأعلام الجغرافية المغربية وما أكثرها و لله الحمد وذلك نظرا لما لها من إشعاع وشهرة دولية وحتى عالمية في بعض الأحيان. نذكر على سبيل المثال لا الحصر الأطلس، المحيط الأطلسي، البحر المتوسط ، الصحراء المغربية ، وادي الذهب، الساقية الحمراء، البوغاز ، الخ...

❖ محاولة إلغاء أسماء المناصب القديمة أو بعضها (الوالي -العامل - القائد) نظرا لكونها ذات حمولة سلبية مرتبطة بصورة نمطية لحقبة ولت.

ونقترح في هذا الشأن استبدالها بمصطلحات جديدة تعبر عن المرحلة الحالية والتي نعتبرها مشرقة ولله الحمد.

ب- من حيث المضمون:

لا شك أن خبرتكم والأطر العاملة في لجنتكم لها من الحنكة والدراية ما يجعلها في هذا الجانب في غنى عن النصائح.

و في هذا الصدد نقترح بعض الأفكار العامة تتعلق بتصنيف الجهات حسب خصوصياتها بحيث نظن أن هناك على الأقل 4 أنواع الجهات أو أقطاب حضرية كبيرة:

- الصحراء المغربية: الحكم الذاتي الموسع تحت السيادة المغربية.
- الدارالبيضاء الكبرى نظرا لخاصياتها الديمغرافية والاقتصادية فهي تستحق وضعا خاصا وتسييرا متميزا (20% من الساكنة المغربية 35% من الاقتصاد الوطني)
- طنجة المتوسط : نظرا للخصوصيات التالية :

هيمنة إقتصاد المناطق الحرة ووجود إكراهات خاصة و نخص بالذكر قربها من المدينة المحتلة سبتة السليبة و كونها منطقة عبور نحو أوروبا و تتوفر كذلك على واجهة مهمة لكونها مدينة تحظى بإشعاع دولي يتعدى الحدود الوطنية مند أكثر من نصف قرن . و في حالة نجاح هذه التجربة يمكن تعميمها بمنطقة الناظور المتوسط.

- فيما عدا هذه الاستثناءات فالجهات الأخرى التي لها خصوصيات متشابهة وأطراف شاسعة فمن الممكن أن تحدد اختصاصاتها بشكل طبيعي يراعي مؤهلاتها الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية.

كما نقترح أن يكون تنظيم الجهوية ثلاثي المستويات الأول: جهوي / الثاني : مقاطعاتي / الثالث : محلي:
ونرى كذلك أن حاكم الجهة يجب إأن يمر عبر صناديق الاقتراع وتكون صلاحياته واسعة تخص جميع الميادين الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الأمنية

IV. الجمعيات في إطار الجهوية :

أ- على مستوى الجماعات المحلية نقترح ما يلي :

- تخصيص مرحلة انتقالية على المدى المتوسط لتأهيل الجمعيات فيما يخص الممارسة المواطنة في إطار الجهة. (التأهيل وبناء القدرات الجمعوية).
- خلق مجلس جمعوي محلي منبثق من الجمعيات المصنفة عن طريق التمثيلية الانتخابية مع ضمان استقلاليته عن الهيئاة الوصية بقوة القانون"استقلالية القرار واستقلالية الموارد" وتخصيص مقر له في كل جماعة و تكون اختصاصا ته:
  * إبداء آراء واقتراحات لمشاريع.
  * التأهيل وبناء القدرات الجمعوية.
  * البحث والتنقيب عن الدعم لفائدة الجمعيات.
  * المشاركة في جميع اجتماعات المجالس المحلية.
  * المشاركة في المخطط الجهوي الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة في التقييم المرحلي لهذا المخطط.

ت- على مستوى المقاطعات الترابية:

نقترح ما يلي

- خلق مجلس على الصعيد المقاطعات الترابية ينبثق عن منتخبي المجالس المحلية يكون صلة وصل بين الجهة والمجالس المحلية، وتعزيزه بقانون جهوي يحدد صلاحياته.
- خلق إدارة خاصة بالجمعيات تعنى بتأطير المجالس المحلية وإعدد الدراسات والمخططات والبرامج على مستوى المقاطعات الترابية.

ج- على المستوى الجهوي :

تعتبر الجمعيات مصدرا مهما لجلب الموارد وتوظيفها في المشاريع التنموية المحلية والجهوية، وبهذا المنظور فإن الجمعيات تعتبر إضافة نوعية لميزانية الدولة ومجهوداتها التنموية بحيث تتيح الاستفادة من تمويل إضافي مهم من داخل الوطن وخارجه.

إلا أن المجتمع المدني المغربي لم يتمكن من استهلاك كل ما يرصده الإتحاد الأوربي للمغرب، بسبب ضعف القدرات الإدارية للجمعيات المغربية، وضعف قدرات التخطيط وبلورة البرامج، وضمان حضور مدني دائم ومتخصص، وهذا ما لا يشجع المسؤولين الأوربيين على المغامرة في رصد أموال قد لا يعرفون مصيرها . كما أن الشروط التي يضعها الإتحاد الأوربي كثيرا ما لا تتلاءم مع طبيعة المجتمع المدني المغربي.

حتى تتم الإستفادة من كل الإمكانيات، وينجح المغرب ككل في إضافة فاعل مهم لمجموع الفاعلين السياسيين والإقتصاديين، فإنه يجب النظر إلى الفاعل المدني، كشريك وليس فقط كضيف لتأثيث اللقاءات والمؤتمرات.

أنه لمن الضروري دعم البنيات الجمعوية بتوفير حد أدنى من الموارد البشرية القارة والمأجورة لكي تستطيع العمل في استمرارية ونجاعة أكبر ونقترح أن تتوفر كل جمعية على دعم من الجهة حسب تصنيف يخضع لمعايير عملية محددة لكي توفر الأجرة ومصاريف التسيير الضرورية لنجاعتها . ونذكر على سبيل المثال أن الجمعيات في الدول المتقدمة تساهم بحد كبير في خلق مناصب الشغل الدائمة والمباشرة تصل أحيانا إلى أكثر من10٪ من مناصب الشغل المتوفرة في بعض الجهات. في فرنسا مثلا تنشط 5000 جمعية في جهة "لورين" وحدها، وتعد مناصب الشغل الجمعوية المباشرة بعشرات الآلاف أما في المغرب فبرغم أ ن الجمعيات تعد بالآلاف فإن المناصب القارة المأجورة فإنها تكاد تكون منعدمة نظرا لشح موارد الجمعيات وانعدام ثقافة تطوعية حقيقية و هنا نرجع إلى المسببات الآية الذكر وهي الفقر و الأمية.

المشكل المطروح في هذا الصدد هو افتقاد النسيج الجمعوي الوطني لبنيات قارة في الموارد البشرية لأنها تعتمد أساسا على العمل التطوعي الذي يصعب معه ضمان العمل العادي اليومي وبالأحرى المراقبة والمحاسبة.

الإقتراحات :

- رصد ميزانية مهمة لتمويل الجمعيات المصنفة فيما يخص جزء من الموارد البشرية و التسيير.
- خلق غرفة جمعوية تشارك في السياسة التنموية للجهة.
- خلق جهاز إداري خاص بالجمعيات يرقى إلى مستوى الأهمية التي يكتسيها القطاع الجمعوي ونخص بالذكر جمعيات التنمية المحلية.
- خلق جهاز للمراقبة على قبيل المجلس الجهوي للحسابات يتكلف بالافتحاص المالي مع إمكانية استرجاع أموال الدولة عند التقاعس في تنفيذ المشاريع الجمعوية الممولة من طرف الجهة أو الدولة.

ج- على المستوى المركزي:

- ترسيم السياسة العامة للدولة في القطاع الجمعوي.
- هيكلة القطاع الجمعوي من أجل خلق بنية قارة موازية للهيئات المنتخبة والجهاز الإداري .
- التقنين و المراقبة والتحكيم بين الجهات في المجال الجمعوي.

و ختاما نرجوا أن نكون قد ساهمنا و لو بقسط متواضع في إغناء النقاش الدائر حول الجهوية الموسعة و تفضلوا بقبول فائق تقديرنا و إحترامنا.

و السلام

الرئيس: عمر الهنايت